



وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

إدارة الاقتصاد الكلي

والسياسة المالية

الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران

إعداد:

الزهراء المطوع

باحث مالي

منيرة ملا علي

باحث مبتدئ مالي

مراجعة:

السيد/ هشام محمد جحيل

مدير ادارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

السيد/ د. خالد بسام الحمود

مستشار صندوق النقد الدولي

الدور الأرضي - بلوك 16 هاتف مباشر: 22485152 فاكس: 22427585

صدر مؤخراً عن البنك الدولي تقرير بعنوان الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران، حيث يتناول التقرير التسلسل الزمني للعقوبات الدولية المفروضة والآثار المترتبة عليها، وأبرز تلك الآثار أسعار النفط العالمية والاستثمارات الأجنبية والاقتصاد الإيراني.

فكما هو معروف فقد توصلت إيران والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا (مجموعة 1+5) إلى اتفاق في 14 يوليو 2015 يقيد من النشاط النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران، والجدير بالذكر أن الاتفاقية التي تترأسها الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحصار عن إيران ستعقد يوم 17 سبتمبر 2015 من قبل الكونغرس الأمريكي للمصادقة عليه وتبنيه، حيث تشير القراءات الأولى عن تصويت الكونغرس لصالح هذه الاتفاقية حيث تتم عملية التصويت على ما يصدره الرئيس الأمريكي من اتفاقيات بحيث يضمن البرلمان عدم إبرام اتفاقيات من شأنها زعزعة السلام و الأمن الدوليين.

ولتسليط الضوء على تبعات رفع الحصار عن إيران يتتبع هذا التقرير الآثار الاقتصادية لرفع تلك العقوبات على الصعيد القومي أولاً ثم على الصعيد العالمي ثانياً.

أولاً: الصعيد القومي: كان للعقوبات اثراً سلبياً على الاقتصاد الإيراني حيث أدى ذلك لدخوله حالة كساد لأكثر من عامين وفيما يلي تفصيلاً للآثار المترتبة على كل من:

1. الاقتصاد الكلي: إن سياسة الاقتصاد الكلي الحكومية تتغير كثيراً وغالباً ما يتعذر التكهن بها مما يعرض القطاع الخاص للخسارة، وحتى العام الماضي بقي الاقتصاد الإيراني في حالة كساد لأكثر من عامين كما تم ذكره، إذ هبط النمو إلى سالب 6.8 و 1.9 في المائة عن 2012 و 2013 على التوالي. ورغم انتعاش الاقتصاد عام 2014 إلا أن حجم إجمالي الناتج المحلي بقي على حاله كما كان عام 2009، وتوضح بيانات البنك المركزي الإيراني أن معدل النمو قد بلغ 3% في الربع الثالث من السنة 2015/2014 مدفوعاً بزيادة النشاط في قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين والخدمات وتوقع أن يصل معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي إلى 3.5% للعام كله، وبحسب تقديرات تقرير البنك الدولي فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإيراني بدرجة ملموسة قد تصل إلى 5.1%-5.5% عام 2016 بسبب إلغاء العقوبات وزيادة إنتاج وصادرات النفط وإنتاج السيارات والتوسع في التجارة، وبالنسبة لمعدل التضخم، فقد تراجع إلى 14.3% في الربع الأول من عام 2015 مقابل 42% في الفترة ذاتها من عام 2013.

2. القطاعات الاقتصادية: من المؤكد أن جميع القطاعات قد تستفيد من انفتاح الاقتصاد الإيراني، ففي قطاع صناعة السيارات وهو أكبر القطاعات الصناعية إذ يشكل 10% من إجمالي الناتج المحلي و4% من قوة العمل حيث يعتبر أكبر القطاعات خلقاً للوظائف في إيران ومن المتوقع أن يحصل هذا القطاع على دفعة قوية بعد إلغاء العقوبات بحيث يتعزز إنتاج السيارات ويصل إلى مستويات قريبة من مستواه قبل فرض العقوبات، أما بالنسبة لقطاع الصناعات الدوائية سيرتفع الإنتاج وتستأنف الصادرات الدوائية إلى أوروبا التي كانت قيمتها تصل إلى 2.5 مليار دولار قبل عام 2012.

3. سوق العمل: ساءت أحوال سوق العمل خلال فترة العقوبات، ومن المتوقع ألا يتأثر الطلب على العمالة تأثراً مباشراً إثر رفع العقوبات حيث أنه سينمو عبر أثر الإنفاق من عائدات النفط المتزايدة والنمو في قطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وقطاع التشييد والسياحة والأعمال المصرفية والاتصالات، فيحتاج الاقتصاد الإيراني إلى خلق 5 ملايين فرصة عمل خلال السنوات المقبلة كي يستطيع الحفاظ على معدل البطالة دون 10%.

أما بالنسبة لتوزيع الدخل فإنه من المتوقع أن يتأثر برفع العقوبات بحيث يزيد عائد المهارات والمواهب وتزداد فجوة الدخل، كما أن زيادة الطلب على العمالة في القطاعات غير النفطية سيزيد من الطلب على العمالة وبالتالي ارتفاع مستويات الأجور، وتتجه تركيبة العمالة إلى تناقص معدل مشاركة النساء في سوق العمل الإيراني كما أن معدلات البطالة بينهن تزداد بحدّة في السنوات القليلة الماضية.

4. إدارة العائدات الاقتصادية المفاجئة: سيؤدي رفع العقوبات إلى استعادة إيران مليارات الدولارات من أموالها المجمدة، كما سيؤدي إلى خفض تكلفة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات عن المستوى الحالي، كما قد تنخفض تكلفة الواردات والاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة قدرة المصدرين ومقدمي الخدمات الإيرانيين على المنافسة في الأمد المتوسط. وستشهد إيران ضخ استثمارات ضخمة في حقول النفط والغاز وبالتالي زيادة الصادرات إلى ما يقرب 3 ملايين برميل يومياً وهذا من شأنه أن يزيد العائدات.

إن إدارة العائدات الغير متوقعة تتطلب سياسات تساند الصادرات وتنويع أنشطة الاقتصاد للحصول على نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي وفرص العمل، فيجب تفادي الأضرار التي ستلحق بقطاع التجارة وخصوصاً الصادرات بسبب ارتفاع قيمة الريال الإيراني نتيجة دخول العوائد والأموال الجديدة وذلك عن طريق تحسين المعروض من السلع غير القابلة

للتداول في الاقتصاد، وأيضا تفادي إنفاق أجزاء كبيرة من العائدات غير المتوقعة على الاستهلاك فضلا عن ذلك يجب زيادة الاستثمارات ولتفادي الهدر عند القيام بالاستثمارات الكبيرة يجب فحص المشروعات الاستثمارية بدقة.

ثانيا: الآثار العالمية: من المتوقع أن إلغاء العقوبات وانفتاح الاقتصاد الإيراني سيؤثران على الاقتصاد العالمي عبر القنوات التالية:

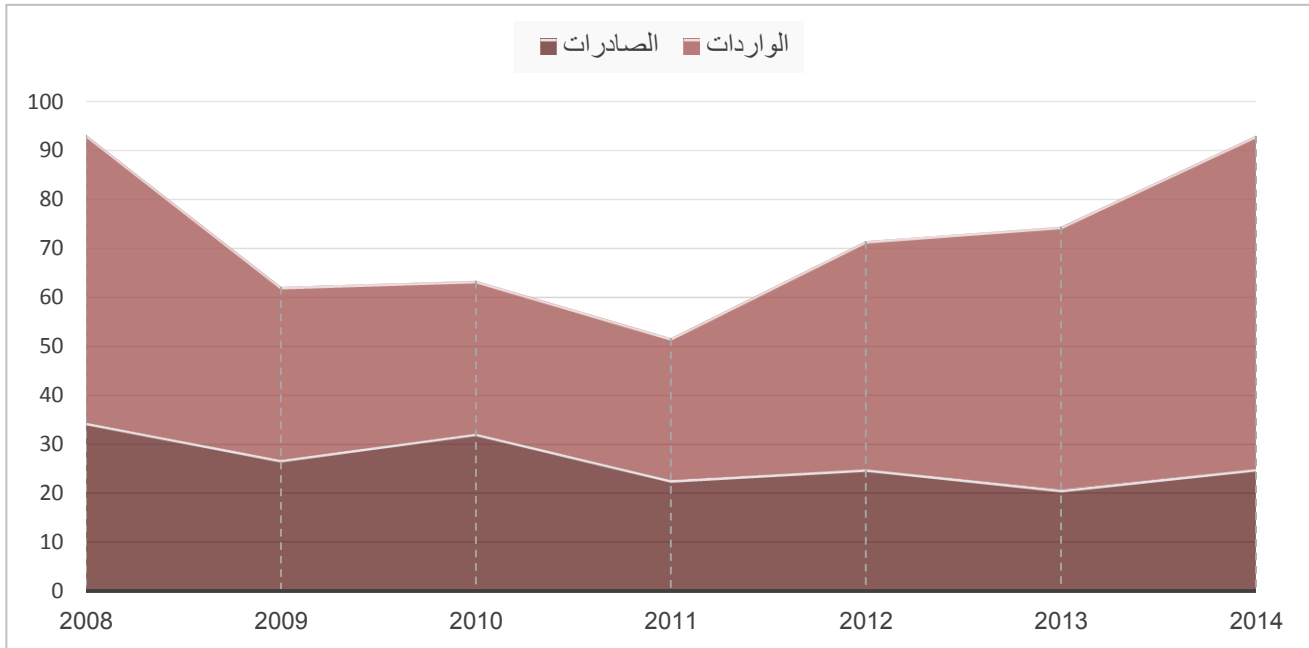
1. أسعار النفط العالمية: في تقرير البنك الدولي فإنه من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط الحالية مع عودة النفط الإيراني بنسبة 14% مقارنة بالأسعار الحالية مع افتراض عدم تدخل منظمة الأوبك أو المنظمات أخرى، ليتسبب ذلك برفع المعروض من النفط مما سيؤثر سلباً على دول مجلس التعاون الخليجي عامةً والكويت خاصة حيث أنها تعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط الخام ومشتقاته عالمياً ومن ناحيه أخرى ستستفيد البلدان المستوردة من تراجع الأسعار العالمية، حيث شهدت صادرات إيران النفطية انخفاضاً في العام 2012 بشكل ضخم نظراً لتشديد العقوبات الدولية على المنتجات النفطية، فقد انخفضت صادراتها الى ما دون مليون برميل يوميا في يوليو 2012 مقارنة ب 2.8 مليون برميل يوميا في يوليو 2011، ويعود ذلك الانخفاض إلى مقاطعة أغلب الشركات المستوردة في منطقة الاتحاد الأوروبي من استيراد النفط الإيراني وأيضا تراجع أغلب مشتريات الدول الآسيوية، وعند رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بشكل تام، وبدء تصدير النفط فإنه من المتوقع أن تصدر ايران على الفور 400 و 500 ألف برميل يوميا وفي حين يستغرق استئناف صادرات ايران الي مستويات ما قبل عام 2012 فترة تتراوح بين 8 الى 12 اشهر.

2. التجارة الثنائية: كان للعقوبات أثر ضخم على عائدات التصدير الإيرانية بحيث أدت إلى انخفاضها بإجمالي 17.1 مليار دولار، ومع رفع العقوبات من المتوقع ان يشهد شركاء إيران التجاريون الرئيسيون، ومنهم الإمارات العربية المتحدة، وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نمو وتيرة التجارة النفطية وغير النفطية، خصوصا بعد انخفاض تكاليفها.

اما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين إيران والكويت فإنها تعود إلى مرحلة السبعينيات، وهناك حرص متبادل من البلدين على تقوية تلك العلاقات، حيث أن تأثير العقوبات على تلك العلاقات كان على عكس الدول الغربية كما يبينه رسم رقم (1) حيث نلاحظ زيادة الواردات الإيرانية

الى الكويت على نحو متصاعد منذ العام 2011 فقد نمت واردات الكويت من إيران من 51,699 مليون دينار كويتي لتبلغ 92,796 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو تقدر بـ79.5%، اما بالنسبة لصادرات الكويت إلى إيران فقد بقيت ثابتة بحدود 25 مليون دينار كويتي منذ العام 2011.

رسم (1) التبادل التجاري بين إيران والكويت



3. الاستثمار الأجنبي المباشر: تشير دراسة البنك الدولي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران قد تأثر سلبياً بسبب تشديد العقوبات خاصة في القطاع النفطي وتنميته، حيث قيدت العقوبات حصول إيران على التكنولوجيا والمعرفة التقنية والاستثمار لتقييد قدرتها الإنتاجية من النفط والغاز، حيث تشير تقديرات مبدئية إلى أن إيران فقدت مليارات الدولارات من الاستثمارات في ذلك القطاع خصوصاً عقب تشديد العقوبات في عام 2012 حيث انسحبت الشركات العالمية من بعض مشاريعها أو لم تعد تضخ المزيد من الاستثمارات أو باعت استثماراتها لشركات أخرى، بحيث اضطرت إيران إلى الاعتماد على الشركات المحلية والقليل من الشركات الآسيوية في تنمية حقولها النفطية، حتى الشركات الصينية والروسية التي كانت مشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية هذه الحقول، قامت بتخفيض استثماراتها بعد تشديد العقوبات على إيران لكن هذه البلدان خفضت استثماراتها بسبب القيود على التجارة مع إيران.